الفريق الاقتصادي في الحكومة الجديدة

● د.فهد الفانك

يمكن القول بان كل واحدة من الوزارات الاربع والعشرين في الحكومة الاردنية لها علاقة وثيقة بالاقتصاد والمال بطريقة او اخرى، حتى وزارات التربية والتعليم، والصحة، والدفاع، والعدل، وبمعنى اضيق قليلا نجد ان نصف الوزارات على الاقل متخصصة بقطاعات اقتصادية وانتاجية واستهلاكية معنية كالتموين، والطاقة والثروة المعدنية، والزراعة، والمياه والري، والعمل، والاشغال العامة والاسكان، والسياحة والاثار، والنقل والاتصالات.

ولكن بالمعنى المحدد جدا، فان الوزارات الاقتصادية التي تؤثر على مسار الاقتصاد الوطني ككل، وترسم الخطة الاقتصادية والسياسة المالية العامة للدولة، هي وزارات المالية، والصناعة والتجارة، والتخطيط، التي اسندت مهامها لكل من: باسل جردانة، وزياد عناب، وزياد فريز على التوالي. ويمكن ان نطلق عليهم اسم الفريق الاقتصادي للحكومة الجديدة، بعد اضافة طاهر المصري الذي سيكون منسق السياسات الاقتصادية من قبل رئاسة الوزراء.

ولا اعتقد انني ابالغ كثيرا لو قلت ان الوزراء الاربعة يمكن اعتبارهم افضل فريق اقتصادي يمكن تشكيله للتعامل مع الظروف الصعبة الراهنة. اما مزايا هذا الفريق فيمكن ابرازها بجميع مقاييس المعرفة العلمية، والخبرة العملية، والكفاءة الادارية، والنظافة الشخصية، والتمتع بالثقة العامة وقابلية الحوار.

وهناك ظروف تعمل ضد هذا الفريق وتجعل مهمته صعبة، واخرى تعمل لصالحه وتسهل مهمته. اما الصعوبة فتنشا بطبيعة الحال من حجم الضائقة المالية التي وصل اليها الاقتصاد الوطني، والمراجعة الجذرية المطلوبة، والسياسات الجديدة الواجب صياغتها، والتوقعات العالية من جميع الجهات الداخلية والخارجية.

اما السهولة فتنشا من توفر المناخ العام الذي يعترف بالازمة بعد طول انكار، ويبدي استعدادا للتصدي لها وقبول التضحيات المطلوبة، ومن كون كل شيء اصبح قابلا للمراجعة والاصلاح بيد لم تشارك في مسؤولية ايصال الاوضاع الى درجة الازمة.

لقد واجهت بلدان عديدة قبلنا مثل الازمة التي يواجهها الاردن اليوم. اما بعضها فقد حزم امره ونجح، واجتاز الازمة، واستانف مسيرة النمو بعد فترة انتقالية مؤلمة تطول او تقصر. واما بعضها الاخر فقد فشل، وتحولت ازمته الى انهيار، واصبح يعاني من المجاعة والنقص، ويعتمد على الاغاثة الدولية لاطعام شعبه.

والاردن يملك مقومات النجاح واجتياز الازمة، طالما توفرت الارادة